
مصادر التشريع

أولاً:

القرآن والتشريع

القرآن والتشريع

إذا كان القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، وهو أساس الشريعة الإسلامية وأصلها الأول، إلا أنه لم يكن فقط كتاب تشريع إنه كتاب إعجاز يتحدى ببلاغته فصاحة العرب، ويتخذ للتحدى وسائل متعددة لذلك.

وبجانب التحدى والإعجاز يهتم القرآن أيضاً بتقرير أصول الدين، وفي قمتها الإيمان بوحدة الخالق الأعظم والبعد عن إثم الشرك وانحطاطه، ويهتم بالحث على الإيمان بالرسول واتباعه، ثم بيان أسس الإسلام كالإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر.... والصلاة والصوم والحج والزكاة، ويتخذ القرآن لتعليم الناس هذه الأصول وسائل متعددة منها التبشير والتحذير، وقد عنى القرآن عناية تامة بالحديث عن مكارم الأخلاق واتباع أسمى الفضائل.

وعلى هذا فالتشريع ليس إلا جزء من الأمور التي عنى بها القرآن الكريم. التشريع القرآني يجيء مفصلاً أحياناً ومجملاً في كثير من الأحيان، وقد ورد التشريع المفصل في الأمور التي كانت مثار صراع على مر التاريخ، وكان الهدف القرآني من تفصيلها وضع حد لهذا الصراع، وذلك كأمر المال وأمور المرأة مثلاً، وأيضاً فصل القرآن مسائل الموارث ومسائل الدين.

ومن أمثلة الميراث قوله تعالى:

﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ آزواجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دِينٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّونَ بِهَا أَوْ دِينٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِيلةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِنتَهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ ﴾ [النساء: ١٢].

وعن الدين يقول تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى آخِلٍ مِّنْكُمْ فَأَعْجِبُوهُ بَيْنَكُمْ كَاتِبًا

وروى أن الرسول سئل مرة عن الحج : أفى كل عام يلزم أن يحج المسلمون؟ فأجاب: لو قلت نعم لوجبت ، وتلا الآية السابقة. وقد شاع عند المسلمين الأول هذا الخلق، أى ألا يُسأل الرسول عن تفسير آية أو إيضاح حكم لم تدع الضرورة له.

وقد روى عن ابن عباس أنه قال: ما رأيت قوما قط كانوا خيرا من أصحاب رسول الله ﷺ: ما كانوا يسألونه إلا عما ينفعهم، وكان عمر بن الخطاب يلعن من سأل عما لم يكن .

وكان ذلك من هدى الإسلام وروعته ، فلو أن الرسول فسر القرآن كله لكان تفسيره ملائماً لروح عصره ، ولقدرة أهل ذلك العصر، مع أن فى القرآن أشياء لم يتضح تفسيرها التام إلا فى ضوء العلم الحديث.

نصوص القرآن كلها قطعية الثبوت لاريب فى صحتها لوصلها إلينا بطريق التواتر، ولقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]. إلا أن دلالة هذه النصوص على الأحكام ليست دائما قطعية ، وإنما قد تكون قطعية إذا لم يحتمل النص إلا تفسيراً واحداً كما فى أغلب آيات المواثيق .

وقد تكون ظنيةً لاحتمال النص أكثر من تفسير واحد كقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَوْلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأُمَّهِ أُثْلُتْ ﴾ [النساء:١١]. فقد عدها زيد بن ثابت آية مطلقاً وقيدها بعدم وجود الزوج أو الزوجة ، فإذا وجد الزوج أو الزوجة مع الأبوين فإن للأُم ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين ، فدلالة النص القرآنى على الحكم هنا دلالة ظنية عامة تحتاج إلى الحديث أو الاجتهاد لتحديدها.

التشريع الإسلامى لايجىء من مصدر واحد إلا إذا اتبعه باقى المصادر، وبالتالي لا يجىء من آية واحدة إلا إذا كانت قطعية الثبوت كما ذكرنا آنفاً ، فبعض الآيات منسوخة أو مجملة تفصلها آية أو آيات أخرى ، وبعض الآيات عامة تخصصها آية أخرى وهكذا، أو يشرحها حديث أو اجتهاد.

وعلى هذا فالتشريع الإسلامى تلاحظ فيه كل المصادر ولا يكتفى فيه بمصدر واحد إلا إذا اتبعته باقى المصادر. وبعض الناس يرى آية واحدة أو يقرأ

حديثاً شريفاً فيحاول أن يقرر حكماً بذلك ، فيقع في الخطأ.
ولتوضيح ذلك إليكم ببعض الأمثلة :

- هناك آيات كريمة تحدد عقوبة السارق وعقوبة الزانى ، وتحديد الحكم فى هذه الآيات قاطع ، فهل ننفذ هذه العقوبة عند حدوث السرقة أو الزنى؟!

الإجابة عن ذلك أننا لا نستطيع تطبيق هذا الحكم إلا بعد التأكد من شروط دقيقة كالنصاب فى السرقة وعدم الشبهة وعدم الحاجة الماسة...إلخ.. وقد ذكرت كتب الفقه هذه الشروط ، وعلى هذا فتطبيق الآيات الكريمة مرتبط باستيفاء هذه الشروط .

- وهناك قوله ﷺ: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان". ولكن ليس معنى ذلك أن يمشى المسلم يضرب الناس أو يسبهم، أو بلغة أخرى لا يمكن أن نجعل شخصاً قاضياً وشاهداً ومنفذاً فى وقت واحد ، وقد فصل الإسلام بين هذه السلطات، ويقول الله تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥]. وربما يكون خلف هذا التصرف الذى أنكره الإنسان سر فلا بد من المساءلة قبل الضرب أو السب، وربما يكون هناك شخص متشدد يرى المخالفة فى أشياء كثيرة ، ولو تركناه يتصرف باتجاهاته الخاصة لجلب الضرر لنفسه وللناس.

ولذا يجب أن نتذكر دوماً أن ديننا يسر، وأن من حكمة الله سبحانه وتعالى أن نزل القرآن متفرقاً حتى يكون هناك تدرج فى التشريع ينزل الحكم الأيسر أولاً فإذا ما قبلته النفوس جاء الحكم الأبدى الذى يحقق المصالح العامة الدائمة ويلبى حاجتنا المستمرة.